مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المرأة والعمل السياسي في المغرب (دراسة مقارنة)

Women and political work in Morocco (a comparative study)

عبد العزيز لعبيدي

abdelaaziz laabidi

دكتور متخصص في الفقه المقارن

أستاذ زائر بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس المغرب

aziz.labidi011@gmail.com

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملخص:

إن الوعي السياسي لدى المرأة المغربية بالمغرب بدأ متأخرا جدا، وكان في بدايته يعد جزءا من الحركة الوطنية الحزبية على الخصوص، إلا أن جل هذه التنظيمات النسائية التي أتت بعد حزب الشورى والاستقلال لم تتمكن من هيكلة إطاراتها بشكل مستقل؛ إذ تأثرت جميعها بالتصورات السياسية نفسها التي خاضتها أحزابها، كما أنها تعرضت إلى نوع من التهميش داخل الأحزاب السياسية؛ لذا لا يمكن اعتبارها أكثر من إرهاصات أولى لحركة سياسية مستقبلية ستتجه لفرض قضيتها الخصوصية، وفرض صورة استقلالية نشاطاتها من أجل التمتع بحقوقها المدنية والسياسية، وضمان إسماع صوتها في المجال العام، وإقرار مساواتها، وهذا ما سيأتي عبر مبادرة تأسيس الجمعيات النسائية بعيدا عن التصورات الحزبية.

الكلمات المفتاحية: المرأة المغربية ، السياسة، العمل الجماعي، العمل التشريعي.

Femmes et travail politique au Maroc A comparative study

Abstract :

The political awareness of the women's movement in Morocco began very late, and in its beginning it was considered part of the national partisan movement in particular, but most of these women's organizations that came after « the Shura and Independence Party » were not able to independently structure their frameworks, as they were all affected by the same political perceptions that It was fought by its parties, and it was also subjected to a kind of marginalization within the political parties, so it cannot be considered more than the first signs of a future political movement that will move to impose its own cause, impose its image and the independence of its activities in order to enjoy its civil and political rights, ensure that its voice is heard in the public sphere, and the recognition of its equality.This is what will come through the initiative to establish women's associations far from partisan perceptions.

key words: Feminism, Politics, Collective Action, Legislative Action

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مقدمة:

إن الوعي السياسي لدى الحركة النسائية بالمغرب بدأ متأخرا جدا، وكان في بداية استهلاله يعد جزءا من الحركة الوطنية الحزبية خاصة مع حزب الشورى والاستقلال، والذي تمثلت فيه الحركة النسوية الإصلاحية مع جمعيات أخوات الصفا، إلا أن جل هذه التنظيمات النسائية التي أتت بعد حزب الشورى والاستقلال لم تتمكن من هيكلة إطاراتها بشكل مستقل، إذ تأثرت جميعها بالتصورات السياسية نفسها التي خاضتها أحزابها، كما انها تعرضت لنوع من التهميش والإقصاء داخل الأحزاب السياسية التي تشكلت في حقبة الاستعمار؛ لذا لا يمكن اعتبارها أكثر من إرهاصات أولى ونواة جنينية لحركة سياسية مستقبلية ستتجه لفرض قضيتها الخصوصية، وفرض استقلالية نشاطاتها من أجل التمتع بحقوقها المدنية والسياسية، وضمان إسماع صوتها في المجال العام، وإقرار مساواتها، وهذا ما سيأتي عبر مبادرة تأسيس الجمعيات النسائية بعيدة عن التصورات الحزبية التي غالبا ما تخضعها للتوافقات السياسية المرتبطة برهانات السلطة والنفوذ في مراكز القرار.

الإشكالية:

فما هي أهداف الحركة النسائية عموما ؟

وما هي مكتسبات الحركة النسائية في التمثيل السياسي؟

وقد اقترحت من أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تصميما يتكون من مبحثين وخاتمة بالإضافة إلى هذا التقديم.

المبحث الأول: الحركات النسائية الحديثة المكتسبات والأهداف:

اعترف أول دستور للبلاد سنة 1962 بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة، وتأكدت تلك المساواة في إمكانية وصول النساء للوظائف العمومية، والحق في تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات والانخراط فيها، كانت

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

هذه التشريعات بمثابة مكسب وسند قانوني للمرأة[1]، خاصة أنها منحت لها مباشرة بعد الاستقلال، كما وجهت انتقادات للمادة الثامنة من الدستور بسبب اعترافها بالمساواة السياسية،وتغييبها للمساواة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية، وكذلك تناقضها مع نص المدونة التي تعامل المرأة ككائن ناقص الأهلية، كل هذه المعطيات كان من الممكن استثمارها بشكل إيجابي من طرف النساء في مرحلة ما بعد الاستقلال، لولا الشروط التاريخية لهذه المرحلة، والثقافة الأبوية التي كانت لا زالت جاثمة بكل ثقلها، الأمر الذي عطل تلك الإرهاصات الأولى لاستكمال بناء حركة نسائية قوية، وتحقيق مشروع مجتمعي حداثي، هكذا توقفت الحركة النسائية الناشئة عن العمل، وسجل تراجع في الاهتمام بوضع المرأة من طرف الأحزاب، وبدا الموضوع تدريجيا يزول من برامجها، مقابل الاهتمام أكثر بإدارة الصراع حول السلطة، وزاد الأمر صعوبة القمع الذي كان مسلطا على الأحزاب الوطنية المصحوب بحملات الاعتقال في صفوف أعضائها، فأصبحت بذلك الممارسة السياسية عملا يخيف الكثيرين، وبالدرجة الأولى النساء،بالإضافة إلى العامل الثاني المتمثل في عدم قدرة هذه التنظيمات النسائية على الاستقرار في عمل لا يحظى بدعم الأحزاب السياسية أو في استقلال عنها.

إلا أنه جدير بالذكر هنا أن إرساء حالة الاستثناء، وكذلك أحداث 1971 و 1972، وكذا مقاطعة استفتاء مشروع 1970 من طرف الكتلة الوطنية (حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) ثم تعطيل نشاط المؤسسات التشريعية، وعدم الاستقرار على مستوى الحكومة أدى إلى حضور للدولة تجسد في إنشاء جمعيات رسمية أسست من طرف الدولة، وتابعة لها بشكل مباشر، وتدعم سياستها الرسمية، نذكر منها الاتحاد الوطني للنساء المغربيات الذي تأسس في سنة 1969 أسندت رئاسته للأميرة عائشة، بعد ذلك أسندت لشقيقتها الأميرة فاطمة الزهراء زوجة والي بنك المغرب آنذاك الجمعية المغربية للتخطيط العائلي التي تأسست سنة 1971م، بالإضافة إلى الجمعيات المهنية كاتحاد النساء الجامعيات الذي تأسس سنة 1979 من طرف نساء جامعة كلية الحقوق بالرباط، هؤلاء النساء أعلن أنهن يعتمدن على مساعدة أطر حكومية من حزب التجمع الوطني للأحرار وكذا الجمعيات التنموية (القرض الصغرى)[2].

[1] الدستور المغربي لسنة 1962 بتصرف.

[2] المصلي جميلة، الحركة النسائية في المغرب المعاصر، منشورات المركز المغربي للدارسات والأبحاث المعاصرة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إلا أن قضية الصحراء لعبت دورا مهما في التقارب بين المعارضة والدولة، حيث التفت حولها كل التنظيمات،الشيء الذي حد من التوتر السياسي وعزز وحدة الصف، وكان هذا الانفتاح عنصرا أساسيا أعطى نفسا جديدا للعمل النسائي، وهكذا وفي سنة 1985 أسس حزب التقدم والاشتراكية، وكان سباقا إلى ذلك . الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، ثم تلتها من بعد ذلك منظمة العمل الديمقراطي الشعبي فأنشأت اتحاد العمل النسائي سنة 1987، ثم أنشأ حزب الاستقلال منظمة المرأة الاستقلالية سنة 1988، ثم أُنشئت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ثم جمعية النساء التقدميات في أواخر نفس السنة، لتأتي بعد ذلك الرابطة الديمقراطية لحقوق الإنسان والمرأة في 18 أبريل 1993، والجمعية المغربية لدمج المرأة في التنمية سنة 1995[1]، وكان أهم ما ناقشته الحركات النسائية إبان هذه الفترة التأكيد على الجانب القانوني للأحوال الشخصية على الخصوص، وذلك بمنع تعدد الزوجات وإلغاء الوصية في الزواج، وإقرار الطلاق أمام القاضي، كما تضمنت جمعيات تدافع عن حقوق النساء وتعبئة المجتمع والرأي العام الوطني والدولي لمساندة السجناء السياسيين، وأضيف إلى ذلك عدد آخر من الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي[2].

وعلى العموم اتسمت هذه الفترة باتجاهين متعارضين: تجلى الاتجاه الأول في كونه ذا طابع نسوي سياسي يهدف إلى توعية المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وحثها على الصراع من أجل فرض شخصية المرأة والمطالبة بحقوقها، والاتجاه الثاني اتخذ طابعا جمعوي يحاول التخفيف من العبء على النساء، وإدماجهن في الوضع الاقتصادي والثقافي السائد[3].

1 الجمعيات النسائية وأهم الأهداف:

تعتبر الجمعيات النسائية الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة من أهم المراجع القانونية التي تعتمدها، وتطلب بتطبيقها لتحسين أوضاع النساء، ذلك لأن هذه النصوص بالنسبة لها كفيلة لوحدها بسد الفراغ الحاصل في

[1] المصلي جميلة، مرجع سابق، ،ص:45

[2] المصلي جميلة، مرجع سابق

[3] بن عايدة أسماء، المرأة والسياسة، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي ط 2007،ص:19

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

التشريعات الوضعية، وتفادي الوضع القانوني اللامتساوي السائد خاصة في المجال العالمي، حيث كانت هذه الجمعيات تلاحظ على قانون الأحوال الشخصية أنه لا يكرس مبدأ المساواة بين الجنسين، ولا يرتكز عليه في بلورة الأحكام الخاصة بوضع المرأة في العائلة؛ إذ إن مدونة الأحوال الشخصية تسند للرجل المسؤولية والسلطة الكاملة على النساء والأطفال، "فقوانين الأسرة كانت بالنسبة لهذه الحركة النسائية جد متأخرة عن القوانين الأخرى التي تنظم المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي تصبح دون جدوى ما لم يواكبها تطور تعديل قوانين مدونة الأحوال الشخصية التي تكون النواة الأساسية في المجتمع، إذ لا يمكن لهذا المجتمع أن يتطور والعقبة الأبوية الراسخة لم تتغير، لتحل محلها عقلية جديدة تعترف للنساء بكل حقوقهن، وبأهمية دورهن، وترمي إلى تحقيق الاحترام المتبادل والعدالة الاجتماعية ما لم تتغير العلاقات في صلب العائلة[1].

ولتحقيق هذه الأهداف، كان لابد من المطالبة بتعديل هذا التشريع، وسن قوانين جديدة تتعلق بالأسرة في اتجاه تطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين، وعلى العموم فالجمعيات النسائية تحمل اتجاها فكريا يعتبر المرأة شخصا قائم الذات، ويبحث عن الوسائل الكفيلة بالسماح لها بتحقيق ذاتها فعليا، وأن تدافع على حق النساء في المواطنة، والمساواة بين الزوجين، كما تدافع عن إرساء المساواة القانونية بين الجنسين مع احترام حريات الرجال والنساء.

"كانت هذه الجمعيات ترى الحيف الكبير الذي يعانين منه كمواطنات هو الذي يلحقهن من قانون مدونة الأحوال الشخصية...فعلى دولة القانون أن تعيد النظر في هذه القوانين حتى تحفظ كرامتهن كمواطنات كاملات الحقوق،ويطالبن بمزيد من المكتسبات في دولة القانون، ويردن تمثيلا أوسع في مراكز القرار في مجلس النواب، وغرفة المستشارين، لأن تواجدهن بنسبة أكبر في المؤسسات الرسمية والمنتخبة يشكل لهن ضمانة لإرساء حقوقهن، كما تسعى الجمعيات إلى توعية المرأة بحقوقها من خلال الندوات واللقاءات والكتابات عبر الصحف ومحو الأمية، ثم التنديد بالخروق والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة عبر بياناتها وبلاغاتها"[2].

---

[1] نهى، المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت،لبنان،1426،ص:290 قرطاجي

[2] المصدق رقية، الحقوق السياسية للمرأة في المغرب على ضوء الأفاق الانتخابية الحالية، مجلة القانون والاقتصاد، عدد 7 سنة 1991.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الملاحظ على العديد من هذه الجمعيات هو ضعف إمكانياتها، ومواردها المالية، والذي يتبين من خلال مقراتها، وافتقارها للأطر المتفرغة، والبنيات التحية الملائمة، إلا أنه وبالرغم من كل هذا هذه المعيقات فقد استطاعت المنظمات النسائية أن تحقق مكاسب مهمة فما هي هذه المكاسب؟

2 الحركات النسائية وأهم المكتسبات:

على الرغم من كل المعيقات استطاعت الحركات النسائية تحقيق مكتسبات مهمة،أهمها:

- فرض مشروعية النضال النسائي في الخطاب السياسي المغربي، وربطه بالنضال الديمقراطي.
- تكوين نخبة نسائية فاعلة في الساحة السياسية والثقافية بالمغرب.
- بزوغ نوع خارج المغرب كتمهيد لتطوير حركة تضامن نسائية مغربية،أو عالمية.
- تأسيس جمعيات نسائية كتنظيمات خاصة تسعى إلى ترجمة الطرح النسائي عبر خطابها وأساليب عملها.

إلا أن هذه المكاسب لم تنف استمرارية الارتباط التنظيمي، أو الإيديولوجي، أو العاطفي بالتجارب السياسية الموجودة في البلاد، كما أنها لا تنفي انحصار العمل السياسي في الجانب التعبيري الإعلامي، وتؤكد غياب الطابع النضالي المطلبي الحقيقي في حركة النساء، فرغم رفع شعارات مطلبية وصياغة برامج، ومقررات من طرف قوى نسائية مختلفة لم تشهد الساحة السياسية تحركا نسائيا نضاليا يتجاوز أسلوب عقد الندوات، ونشر المقالات والدراسات، وإصدار البيانات ليرتقي إلى فعل منظم ضاغط على المؤسسات المقررة بالبلاد.

كما اصطدمت بدور أساسي في توعية النساء بحقوقهن، ونجحت في تحريك ملفات قضايا المرأة، وإثارة الحوار حولها[1]، مع جلب اهتمام قطاع هام من الرأي العام بها، بل إنها نجحت في انتزاع مكاسب مهمة : "منها مراجعة مدونة الأحوال الشخصية، ولقد لاحظت كيف أن الجمعيات النسائية صممت العزم على تعديل بعض بنود نصوص مدونة الأحوال الشخصية من خلال المذكرة المقدمة سنة 1992، على الرغم من المعارضة التي واجهتها، والتي انتهت بتدخل أمير المؤمنين المرحوم الحسن الثاني الذي حسم الأمر، وتعديل مقتضيات قوانين أخرى لصالح المساواة بين الجنسين،

[1] الحركة النسائية بالمغرب المعاصر،اتجاهاتها وقضاياها،منشورات مركز الجزيرة للدراسات مع الدار العربية ناشرون 2013.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إضافة إلى تحقيق مكسب آخر هو مصادقة المغرب على الاتفاقية الخاصة الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإقامتها لاتفاقيات الشراكة مع عدة قطاعات حكومية، وهيآت دولية لإنجاز عدة مشاريع تهدف إلى النهوض بواقع المرأة في المجتمع المغربي"[1].

هذا وتجدر الإشارة كذلك إلى حدث بارز أثيرت حوله عدة نقاشات من مختلف أطياف المجتمع المغربي وهو خطة إدماج المرأة في التنمية، وتضمن مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية أربعة محاور، وإذا كانت المحاور الثلاثة الأولى تهم قضايا التنمية عموما، ودعم إجراءات إدماج المرأة في التنمية العامة للبلاد، فإن المحور الرابع أثار سخط العديد من الجبهات لأنه هو الذي يهم منظور الخطة إلى مسألة تعديل مدونة الأحوال الشخصية من أجل الملاءمة مع المواثيق الدولية الخاصة بمجال المرأة من جهة، ومطالب الحركة النسائية مند سنة 1992 من جهة أخرى، وبالنسبة لمنظور الخطة العملية للإصلاحات التي ينبغي إدخالها على المدونة فإن المشروع يؤكد على أنها يجب أن تمر بمرحلين:

المرحلة الأولى: تهم معالجة الأولويات عبر مراجعة المقتضيات التي تمس بتوازن الأسرة.

المرحلة الثانية:1999-2003، وتتعلق بتشكيل لجنة من المتخصصين في الشريعة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والطب، والمساعدة الاجتماعية، وممثلين عن المنظمات غير الحكومية لتدارس مسألة مراجعة مدونة الأحوال الشخصية من منطلق التحولات الحاصلة في المجتمع المغربي، ومن منطلق الأدوار التي تلعبها النساء في التنمية، كما يتعين على اللجنة مراعاة انسجام هذا القانون(أي القانون المنظم للأسرة) مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وقد قدمت هذه الخطة مجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

- الرفع من سن الزواج إلى 18 سنة.
- إقرار الطلاق القضائي كوسيلة وحيدة لفسخ عقد الزواج.

[1] نفس المرجع، ص :15.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

- يجب أن لا يتسبب زواج الأم في سقوط الحضانة[1].

وقد أثارت هذه الخطة ردود أفعال متباينة: منها معارضة قوية من جانب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حيث ذهب« تقرير وزارة الأوقاف إلى شجب مشروع خطة العمل الوطني لإدماج المرأة في التنمية، وخاصة الجزء المتعلق بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، وندد بموقف الهيئات الرسمية التي تبنت هذا المشروع، وكذلك الجمعيات غير الحكومية التي تدافع عنها، معلنة أن الإسلام لم يقم بأي تمييز بين الجنسين، وأنه إذا كان هناك لابد من مراجعة فذلك يبقى من اختصاص العلماء المختصين في الشريعة الإسلامية، العارفين بقواعدها وأحكامها ومقاصدها، لا من طرف غيرهم، وهناك أيضا رابطة علماء المغرب التي نددت أيضا بما تضمنته بنود هذه الخطة المقترحة لذلك، واعتبرتها استخفاف بالشرع الإسلامي، وغيرهم أيضا مثل جمعية علماء خريجي دار الحديث الحسنية، وعلماء فاس، وموقف الحركات الإسلامية مثل العدل والإحسان، وحركة التوحيد والإصلاح الذين نددوا كلهم بمشرع خطة العمل الوطني لإدماج المرأة في التنمية« [2].

إذا كانت جل هذه المعطيات همت مرحلة معينة من عمل الحركات النسائية، وجسدت معظم أهدافها،ومكتسباتها، فما فماذا عن التمثيل السياسي للحركات النسائية؟

الفقرة الثانية:الحركات النسائية والعمل السياسي:

إذا كانت هناك في عالم اليوم من قوى، ومجموعات متعددة تعطي لنفسها، ويعطها القانون صفة تعبر بمقتضاها عن إرادة المحكومين، ونجد تشكلها الضاغط منبرا للتعبير عن حاجاتها، ومعتقداتها في وسط سياسي وثقافي واجتماعي متباين، فإنه من المنصف القول أن الحركات النسائية بدورها تشكل تنظيمات،أو جماعات ضاغطة تسعى لتحقيق أهداف معنوية، كما تسعى لتحقيق أهداف مادية (المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة والمعاشات والتقاعد...).

[1] الريسوني أحمد، رؤية حول مشروع العمل الوطنية لادماج المرأة في التنمية، مجلة البيان، عدد ابريل 2000

[2] المصلي جميلة، الحركة النسائية في المغرب المعاصر، منشورات المركز المغربي للدرسات والأبحاث المعاصرة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

" غير أن خصوصية الحركات النسائية، وتحيزها لإقرار حقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وجعلها في خدمة قضايا النساء، وإبراز الصور الايجابية لهن داخل المجتمع لم يتبلور كعمل قادر على فعل التغيير إلا بإدراك هذه الحركة لخصوصية النضال النسائي، لذا إذا كانت المشاركة السياسية عبر وسائل وقنوات كثيرة ومتعددة تشكل المساهمة العملية الانتخابية، والوصول إلى مراكز القرار أبرز أوجهها، فإنها تعتبر أيضا محاولة من المواطنة التأثير في اتخاذ القرار، وضع السياسة العامة للبلاد، وتتم هذه المشاركة عبر الطرق الرسمية، مثل الانخراط في الأحزاب، والنقابات،والمشاركة في الانتخابات، والاستحقاقات الشعبية سواء بالترشيح، أو التصويت، أو بطرق غير رسمية من خلال الكتابة، والنقد، والتأثير في الرأي العام باتخاذ أسلوب المعارضة، والاحتجاج عن طريق العرائض، والإضرابات، والتظاهرات، والمسيرات من أجل التعبير عن موقف من سياسة معينة، لهذا لا يمكن الحديث عن التنمية بمدلولها العام والشامل بدون استحضار التنمية السياسية التي تعتبر المشاركة السياسية من طرف كافة الأطراف، والفئات الاجتماعية رجالا ونساء أهم مظاهرها، لهذا كلما كانت مشاركة المرأة فاعلة، كلما تمكنت من التأثير في السياسات، والمخططات التنموية للبلاد"[1]. فكيف هي التمثيلية الجماعية للمرأة من خلال الانتخابات الأخيرة؟

1 المرأة والتمثيلية الجماعية:

إن حضور المرأة كمرشحة في الانتخابات الجماعية، وكمنتخبة يبقى محدودا جدا، وهذا ما تأكد حيث كان عدد المرشحات لا يتجاوز أربعة عشر، ولم تنتخب أي امرأة، وفي استحقاقات 12 نونبر 1976 كان العدد في حدود 76 امرأة، وتم انتخاب عشر نساء استطاعت إحداهن أن تصبح نائب رئيس مجلس المجلس البلدي بمدينة سيدي قاسم، وفي سنة 1983 بلغ عدد المرشحات 307 امرأة، وأنتخب منهن 36 مستشارة، وفي اقتراح اكتوبر 1992 تم تسجيل 1036 مرشحة تم انتخاب 77 امرأة، أما في سنة 1997 فوصل عدد المرشحات إلى 1651 انتخب منهن 83 امرأة فقط[2]، أما فيما يخص انتخابات 12 شتنبر 2003 فيظهر من المعطيات الرسمية أن عدد النساء المرشحات المقترحة من طرف كل الأحزاب السياسية لم يتجاوز 6133 من مجموع 122658 مرشح ومرشحة، وأن النساء اللواتي تم

[1] حضراني أحمد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ،ط 2005،ص:35

[2] بن عايدة اسماء، مرجع سابق،،ص:32

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

انتخابهن ضئيل جدا، إذ لم يتجاوز 170 امرأة على الصعيد الوطني[1]، وفي انتخابات 2009 عرفت مشاركة المرأة ارتفاعا نسبيا استطاعت امرأة واحدة أن تترأس عمودية مدينة، وهي فاطمة المنصوري التي ترأست عمدة مدينة مراكش، وهذا ما تأكد أيضا في انتخابات 2015 لكن دون أن تترأس أي امرأة احدى عمودية أي مدينة من المدن الست المعتمدة على نظام وحدة المدينة.

فعلى الرغم من النداء الذي وجهته 36 جمعية نسائية منضوية في المجموعة الوطنية من أجل حضور النساء في الجماعات المحلية، وبالرغم من توقيع ميثاق الشرف من طرف الأحزاب السياسية ، فإن النتائج التي أفرزتها انتخابات 12 شتنبر 2003 لم تنسجم مع الآمال،والطموحات المعبر عنها.

وقد تراجعت هذه النسبة بشكل مهول في انتخابات 2009،لكن مع انتخابات 2015 عرف نوعا من التقدم نظرا للكوطا المخصصة للنساء في اطار اللائحة المحلية .

يمكن القول أن الأرقام ، والنسب في حد ذاتها المرتبطة بالانتخابات الجماعية، منذ 1960 لم تنطوي على تقدم أو تحسن مهم، لكن الأمر الواقع يتعلق بنوع من الركود، إن لم نقل التراجع بفعل النمو الديمغرافي، والتطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الايجابي الذي وصلت إليه البلاد. فالاعتراف بحقوق التصويت، والترشيح لم يحقق إلى الان دخول مكتف للمرأة في الحياة السياسية والمجال العام، فالنظام الديمقراطي في المغرب لم يولد دينامكية تشكل قنطرة للمؤسسات والتقنيات التمثيلية.

وقد اهتم فقهاء مغاربة وأجانب بهذه الظاهرة، وحاولوا تفسيرها، لكن الملاحظين يتفقون تقريبا على أن عدد من الأسباب التي يمكن أن نجملها فيما يلي:

*إن ضعف النشاط السياسي للنساء يعد نتيجة تبعية للدور الثانوي الذي تخصصه تقاليدنا وأعرافنا للمرأة، فالإبقاء على القيم الأبوية التي تقويها العقليات المسيطرة يشكل سببا أساسيا.

[1] نفسه، ص:33

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

*إن بعض التصريحات التي أتى بها بعض المسئولين تؤكد بطريقة صريحة، أو ضمنية هذا التحليل، فقد أوضح السيد امحند العنصر الأمين ال العام للحركة الشعبية في استجواب مع صحيفة الصباح " أن المرأة بصفة عامة، والقروية بصفة خاصة، غير مؤهلة للمشاركة، ولا التحرك في هذا الاتجاه"، وفي نفس السياق صرح السيد عبد الاله بن كيران من حزب العدالة والتنمية لأسبوعية البيضاوي:"أن الأخوات غير مستعدات لتحمل المسؤولية الأولى التي تفضي بهن إلى رئاسة المجلس"

ويعتبر عدد من الملاحظين أن من ايجابيات الاقتراع باللائحة، أنه يسهل إمكانية ولوج المرأة إلى الحياة المحلية، إلا أن هذه التقنية أفضت إلى تناحر حاد وبلا هوادة بين المرشحين من أجل كسب المقعد الأول الذي يمنحه رأس اللائحة، وفي عدة حالات اضطر البعض إلى تغير انتمائهم السياسي للفوز بالترشيح في رأس اللائحة[1].

فهذه النزاعات التي مست عددا كبير من الأحزاب السياسية جعلت من ترشح المرأة مسألة ثانوية، وبالتالي تم ابعاد النساء من شغل مقاعد اللوائح خصوصا تلك المتعلقة برأس اللائحة.

وإذا تأملنا في الطريقة التي تم بها تموقع النساء نلاحظ على سبيل المثال أن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية كموقع لميثاق الشرف، وكأحد الأحزاب الكبرى التقدمية، لم يقدم أية امرأة في رأس اللائحة في المدن الكبرى التي تعتمد تتميز بنظام ما يسمى بالمقاطعات.

وعلى الرغم نم من هذا التهميش الذي تعانيه المرأة المغربية في الحقل السياسي، فقد استطاعت رغم المعيقات الاجتماعية، أن تفرض نفسها في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والمهنية والثقافية والفنية والأدبية والرياضية، فلا يمكن لأحد أن يتجرأ، ويزعم بأن المرأة غير قادرة على تحقيق ما حققه الرجل في تسيير شؤون العامة المحلية والوطنية، فتقوية تواجد المرأة في الجماعة من شأنه أن تكون له مردودية إيجابية، وذلك لكون المرأة تتوفر على حس حاد لكل ما هو اجتماعي، " فالمرأة تشكل نصف المجتمع، وهي معنية بتسيير المرافق العامة المحلية للجماعة كإطار أولى للحياة الاجتماعية،

[1] اليعقوبي محمد، تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، الطبعة الثانية ، سنة 2008،ص:45

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

كما تلعب دورا خاصا في اشباع الحاجات اليومية للعائلة كالتسوق وأنشطة الأولاد والصحة والإجراءات الإدارية والاجتماعية "[1].

إن ضعف تواجد المرأة في مراكز القرار لا يساعد هذه الاخيرة على إعطاء الصبغة الاجتماعية للبرامج التي عادة ما يهيمن عليها، وينفذها الرجل دون الأخذ بعين الاعتبار الهموم اليومية للنساء.

ولعل هذا ما" أكدته الدراسة التي أنجزها مكتب العمل الدولي والمتعلقة بالمرأة والممارسة السياسية في العالم، ومما جاء في هذه الدراسة أن مشاركة المرأة بأكثر من 30 بالمائة في ممارسة هذه السلطة ضرورية على المستويات العليا لكي تبرز الخصوصية في طبيعة ومضمون القرارات. فالمرأة بطبيعتها تتميز بميلها إلى الاهتمام أكثر بالأخلاقيات الاجتماعية للتنمية، والشغل والتربية والبيئة والحوار والسلام "[2].

سيجد هذا العمل الطبيعي أرضا خصبة في التسيير الجماعي، بحيث نجد أن الميثاق يخصص عدة اختصاصات ومهام متعلقة بالتجهيزات، والأعمال الاجتماعية الثقافية، نذكر منها:المراكز الاجتماعية للإيواء،ودور الشباب، والمراكز النسوية، والعمل الخيري، ومأوى المسنين، وحماية رياض الأطفال، ومساندة وتشجيع المنظمات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي للحفاظ على البيئة، وإنعاش الشغل، والتضامن، والمساهمة في انجاز البرامج والمساعدة والدعم والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وكل الجهات التي توجد في وضع صعب.

فمن شأن تقوية مشاركة المرأة في المجال العام أن تحسن صورة المغرب خصوصا بالنسبة للخارج، حيث تعتبر نسبة هذه المشاركة من مؤشرات التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية بصفة عامة.

" إن غياب المرأة في المؤسسات المنتخبة، والمستويات المختلفة لممارسة السلطة السياسية، والإدارية تشكل قصورا،وفراغا سلبيا، فالمفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها النظام السياسي والإداري كالدولة العصرية، ودولة الحق

[1] عويمر الحسن، التمكين السياسي للمرأة عسر النزيل وأفاق المناصفة، مقال بموقع أنفاس ريس،16 يونيو 2018

[2] المنبهي رجاء، إضاءات حول المشاركة السياسية للمرأة، مكتبة دار صادر، بيروت،2018،ص:55

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

والقانون، وحقوق الانسان، لا تستقيم إلا بالحضور الفعلي للمرأة في مراكز القرار المختلفة، أضف إلى ذلك أن تقوية الحضور النسائي في المؤسسات، ومراكز القرار من شأنها كذلك أن تعمل على تخليق أكثر للحياة العامة"[1].

فبعض هذه المفاهيم مثل الشفافية والمصداقية والنزاهة والشرعية، أصبحت مفاهيم جوهرية لا مفر عنها في الميثاق الانتخابي، وميدان التسيير المحلي، فمنذ أوائل التسعينات وإلى اليوم والكل يتحدث عن ضرورة المحاربة الصارمة ضد استعمال المال الحرام، ومختلف الممارسات المرتبطة بالرشوة.

وفي هذا الاطار يعتبر البعض أن المرأة يمكن أن تلعب دورا من شأنه أن يحد من هذه الانحرافات، وفي خطاب ملكي أكد المرحوم الحسن الثاني أن المرأة تتميز بصفة عامة بالنزاهة، وبعدم قابليتها للارتشاء، رغم أن هذه الميزة لا تخص النساء فقط، بل تشمل كذلك الرجال[2].

ومن ضمن الحلول المقترحة لتأمين تمثيلية النساء تمثلية فعلية في الجماعات، يمكن أن نميز بين الحلول القانونية والحلول السياسية[3].

وفي هذا السياق يمكن أن نذكر أن" الوسيلة القانونية البارزة تكمن في الابتعاد عن التذكير في اصدار نص تشريعي يفرض نظاما الكوطا بمقتضاه تصبح الأحزاب السياسية مرغمة على تخصيص نسبة معينة من الترشيح ضمن اللوائح المقدمة، وفي هذا الصدد طالبت مجموعة المجموعة البرلمانية للكنفدرالية للشغل بتبني نسبة 10 في المائة، لكن وزارة الداخلية لم تكن متحمسة لهذا المقترح معتبرة أن هذه القضية تعني بالأساس الأحزاب، ذلك أن حق المرأة في التمثيلية السياسية ليس هدية تنتظرها من الأحزاب السياسية أو من وزارة ما "[4].

---

[1] زراد لينة وجدان، المشاركة السياسية للمرأة بين الواقع والمأمول، بحث لنيل شهادة الماستر،من جامعة خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر،سنة 2020،،ص:65

[2] الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح البرلمان سنة 1993

[3] المعطي حمزة، الكوطا النسائية بانتخابات المغرب 20 عاما من التمييز الايجابي،1 /2020/04

[4] نفسه

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وأما الحلول السياسية فهي ترتكز على فكرة أساسية طبقت في دول اجنبية مثل ألمانيا والسويد، حيث طبقت الأحزاب السياسية من خلال قوانينها الداخلية، تقنيات أكثر أصالة، والأمر يتعلق بأسلوب التناوب، أو ما يسمى بالإقفال السريع الذي يرتكز على تناوب الترشيح الرجالية والنسائية على مستوى اللائحة.

وهناك حل آخر بمقتضاه تمنح الأفضلية للنساء، وذلك عبر منحهن إمكانية شغل المقاعد في رؤوس الوائح، وهذه وسيلة من شأنها أن تسهل حد أدنى من الترشيح، ومن جهة أخرى فإن المجموعة الوطنية من أجل حضور حقيقي للمرأة في الجماعة الملحية قد اقترحت حلولا تنتمى لفئة الحلول السياسية، "فهذه المجموعة طلبت من الأحزاب أن لا يحتكر أحد الجنسين أكثر من ثلثي الترشيح في نفس اللائحة، مما يعني ضمنيا ضرورة تخصيص الثلث على الأقل للمرأة، وان يتم تفادي التسجيل المتتابع في نفس اللائحة لثلاثة مرشحين من نفس الجنس، وأن يسمح للنساء في شغل رؤوس اللوائح.

كما أن المجموعة طلبت من الأحزاب السياسية أن ترشح النساء في حدود 30 في المائة من المقاطعات الانتخابية في الجماعات التي تعرف تطبيق الاقتراع الأحادي النسبي، أي الجماعات التي يساوي أو يقل عدد سكانها عن 25000 نسمة"[1].

"وشددت على ضرورة إدماج مفهوم النوع الاجتماعي، وذلك بإرساء ميكانيزمات التخطيط والتسيير الجماعي، كالتخطيط الجماعي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والميزانية الجماعية... وبتبني تدابير خاصة، ونوعية من اجل تطوير وإنعاش وضعية المرأة على الصعيد المحلي[2].

والجدير بالذكر ان المرأة في مصلحتها أن تتدرب على العمل الجماعي، فالديمقراطية المحلية هي المدرسة المثالية التي تتعلم المرأة، وتتعود على تسيير الشؤون العامة، ويتعلق الأمر هنا بمرحلة مهمة لهذا التدريب السياسي الضروري،

[1] اضاءات حول المشاركة السياسية للمرأة،مرجع سابق،ص:75

[2] عدناني اكرام، التمكين السياسي، تقنية الكوطا في المغرب نموذجا، منتدى السياسات العربية، نونبر 2019،ص:44

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

فالمرأة كما أشرنا إلى ذلك سابقا تتوفر على ميزات تؤهلها لتأمين التدبير الجماعي، والانتداب المحلي المرتكز على القرب وحل المشاكل اليومية.

ففي الواقع لا يمكن ان " نعول على ما نهاية على التقنيات التميزية لصالح المرأة، كما اكد على ذلك الخطاب المكلي المشار إليه سالفا، فإن التمثيل الضعيف للنساء في الجماعات المحلية يجعلنا نتساءل إلى متى سنستمر في اللجوء إلى التمييز الايجابي لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات؟ لا ريب ان الأمر يتطلب نهضة شاملة، وتحولا عميقا في العقليات البالية، والوعي الجماعي، وفتح المجال أمام المرأة بما يناسب انخراطها في كل مجالات الحياة الوطنية "[1].

بالنظر لهذه الاشكالية المطروحة لانخفاظ تمثيلية المرأة، حاولت مدونة الانتخابات الجماعية لسنة 2009 الخروج بحل لذلك وبطريقة غير مباشرة، فإذا بحثنا في هذه المدونة لم يرد بشكل مباشر الحديث عن الكوطا، أو ورد ذكر المرأة مطلقا، وإنما في الباب الثالث المكرر المتعلق بالأحكام الخاصة بانتخاب برسم اللوائح الانتخابية الاضافية المحدثة في الجماعات الحضرية، والقروية، والمقاطعات من المادة 204-1 إلى 204-6 والتي وقعت بشأنها الأحزاب السياسية.

3 المرأة والتمثيلية التشريعية

لا تختلف تمثلية النساء في المؤسسة التشريعية عن تمثلينها في المجالس المحلية، إذ ظل البرلمان إلى حدود 1993 مؤسسة تشريعية منتخبة اصطلح عليها الكثيرون بالقلعة الذكورية تمكنت المرأة من ولوجها في الانتخابات التشريعية لسنة 1993، لكنها بتمثلية رمزية تمكنت نائبتان فقط من الفوز من ضمن 325 برلمانيا، واحدة من حزب الاتحاد الاشتراكي، والأخرى من حزب الاستقلال، ولم تعرف هذه النسبة أي تغيير في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 التي شهدت إحداث الغرفة الثانية، وضمت 275 مستشار تقدمت خلالها هذه الدورة 87 مرشحة فازت أربعة نسوة ، نائبتان في مجلس النواب، ومثلها في مجلس المستشارين، ولم يطرأ على نسبة التمثيل أي تغيير وبقيت ضئيلة جدا، وظل الرفع من نسبة ترشح النساء، وتغير نمط الاقتراع، من الاقتراع الاسمي إلى الاقتراع باللائحة مطلب الحركة النسائية بمختلف

[1] نفس المرجع،ص:46

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

مكوناتها خاصة القطاعات النسائية للأحزاب السياسية، أما مسألة لوائح الترشيح النساء طيلة خمسة استحقاقات تشريعية لم تتعدى 1،5 في المائة، ولم تتغير هذه النسبة إلا مع أخر دورة تشريعية في 2002، حيث وصلت إلى 10 في المائة هذه النسبة على قلتها شكلت قفزة نوعية في التاريخ السياسي للمرأة المغربية، وفي تاريخ البرلمان المغربي، حيث تم تقديم 700 مرشحة من طرف مجموع الأحزاب السياسية من بينهم 697 باللوائح الحزبية، وهكذا تم الانتقال من برلمان يضم نائيتين فقط إلى برلمان يضم 35 امرأة[1].

فمن الناحية العددية يمكن القول أن اللائحة الوطنية مكسب تاريخي مهم نقلت نسبة تمثيلية المرأة من 0.6 في المائة إلى 10 في المائة، وهي نسبة وضعت المغرب في الصف الأول ضمن الدول العربية، وفي رتبة أحسن من بعض الدول المتقدمة مثل اليابان التي لا تتعدى تمثيلية المرأة فيها 4.6 في المائة، وقريبة جدا من بعض الدول العريقة ديمقراطيا كفرنسا، ورغم أنه في نظر الجمعيات والقطاعات النسائية مجرد حد أدنى يجب أن يرقى إلى أكثر من 20 في المائة، أما من" الناحية السياسية فاعتماد نظام اللائحة الوطنية وتخصيص 10 في المائة كقرار يعبر عن ارادة كل المكونات السياسية للمجتمع المغربي حكومة وأحزابا، وحركة نسائية اتخذ في ظرف سياسي معين بهدف الرفع من تمثلية المرأة في الانتخابات التشريعية لا يمكن أن نراهن عليه كحل للإجابة على كل التساؤلات المطروحة في علاقة المرأة بالسياسة، كعلاقة انفصال مطبوعة بالإقصاء والتمييز ومتجدرة في العقليات، فلا يمكن اعتبار وصول 35 امرأة للبرلمان تقليدا واسعا ترسخ في الممارسات الحزبية، بل يمكن النظر إليه كحدث استثنائي ارتبط بحكومة التناوب[2]، ولكن في أقل من سنة من تعيين الحكومة الموالية تم التخلي عن إجراء التميز الايجابي لصالح المرأة فلم يطرأ أي تغيير على نسبية المرأة في الانتخابات الجماعية المحلية كما كانت عليها في السابق، هذا يدعوا في الواقع إلى قراءة جيدة لهذه التجربة وربطها بالسيرورة العامة للممارسة السياسية داخل الأحزاب الأطر الرجالية التي تتخذ فيها القرار، والتي لا زالت تفتقد لإرادة حقيقية لقبول الاختلاط الجنسي في العمل السياسي، فمصادقة الأحزاب على العمل باللائحة الوطنية لصالح النساء لم يكن أمرا اختياريا، بل كان أمرا اضطراريا تخلت عنه بمجرد تحررها من هذا الالتزام، وفي أقل من سنة عادت

[1] بنعايدة أسماء، المرأة والسياسة، مرجع سابق، ،ص:62

[2] لمحرر فاطمة، قراءة في نسبة التمثيلية السياسية للنساء ، مرجع سابق:55

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

إلى ترشح النساء بنسب ضئيلة جدا لم تلقى أي معارضة من نسائها من لدن النخبة القليلة العدد، كان يمكن أن تنجح هي التي وقع عليها الاخيار في اللائحة الوطنية كانت في هذه اللحظة تمارس التزامها في المؤسسة التشريعية لا تضع الأحزاب ثقتها في كفاءة النساء معللة موقفها بأن حظوظ المرأة في الفوز ضئيلة وترشيحها يعني ضياع مقعد من المنظور الرجالي للسياسة[1].

لكن وبمجرد انتهاء حكومة جطو تم الرجوع مرة أخرى إلى نظام الكوطا أو ما يسمى بنظام اللائحة الوطنية مع انتخابات 2007-2011 – 2016 إلى درجة يمكن أن نقول أنها أصبحت تقليد وممارسة ديمقراطية في اطار مقاربة النوع، لكنها لم تصل إلى أفق ومستوى مطالب الحركة النسائية، ونأمل في الاستحقاقات القادمة لسنة 2021 ومع ما صدر من مدونة الانتخابات أن يتم الرفع من تمثيلية النساء إلى مستوى المناصفة حكومة وبرلمانا.

ولا تقتصر ضعف تمثيلية المرأة في مراكز القرار على المرأة المغربية فقط، بل هي ظاهرة عالمية تمس كل البلدان المتقدمة منها والمتخلفة الديمقراطية سواء، باستثناء تجربة الدول الاسكندينافية والتي استطاعت فيها المرأة منذ النصف الثاني من القرن 20 ولوج كل الهيئات السياسية تقريبا وبنسب عالية، فإن تمثيلية المرأة في معظم الدول سواء أوربا أو أمريكا، أو غيرها تبقى نسب ضعيفة ومتدنية، ففي" بداية سنة 2000 صدر تقرير عن الاتحاد الدولي للبرلمانيات يشير إلى أن تمثيلية المرأة على المستوى الدولي لا زالت ضعيفة سواء على مستوى السلطة التشريعية أو التنفيذية، ولم تعرف تحسنا منذ مؤتمر بكين رغم التوصيات التي خرج بها، والتي الزمت بها الدول المشاركة، وأهمها رفع مستوى تمثيلية المرأة في المؤسسات السياسية، واللافت للانتباه بقول التقرير هو عدم وجود فرق كبير بين دول الشمال باستثناء الدول الاسكندينافية ودول الجنوب، بل إن هذه الاخيرة نجد منها المرأة في بعضها تصل إلى أعلى جهاز في السلطة كما هو الحال في بنغلاديش الفلبين باكستان والهند، في حين نجد تمثيلية المرأة جد ضعيفة في الدول الصناعية الكبرى مثل

[1] القاسمي المصطفى، دولة القانون بالمغرب، التطورات والحصيلة، مجلة القانون، عدد 14،سنة 2016

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا واليابان، لم يسجل حسب هذا التقرير أي تقدم في الوضعية السياسية للمرأة في السنوات الاخيرة، ولا زال التراجع يشكل القاعدة في العالم[1].

خاتمة

يمكن القول أنه إذا أردنا التخطيط لمستقبل علينا أن نتفق أن هناك ظروف عامة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية مؤثرة بالضرورة على حركة تحرير النساء، وإذا كان لنا أن نرصد فجوة ما في عمل المنظمات النسائية فأكيد سنجد أن هناك فجوة معرفية، أي أن الحاجة ملحة للعمل البحثي في شتى التخصصات تأخذ بعين الاعتبار المنظور النوعي، وذلك بهدف اعادة صياغة أسئلة جديدة، ومن تم خطابات جديدة تتخلى عن القوالب السابقة.

يمكن القول أيضا ان العمل النسائي سلاح ذو حدين، ففي الوقت الذي نجده يساهم في توعية المجتمع المغربي، ويساهم في حل مشاكله الاجتماعية والاقتصادية، يمكن أن يكون هذا العمل معول هدم إذا اتجه نحو استنساخ التجارب الأجنبية تختلف عن المجتمع المغربي في هويته الحضارية التي تنبني على الاسلام المتأصل، كما يمكن أن يكون وبالا إذا كان همه جلب التمويلات الأجنبية بشرط تنفيذ برامج الممولين التي تنحو منحى تطبيق الاتفاقيات الدولية دون مراعاة للخصوصية المغربية.

وكذا تحقيق مكاسب لفائدة المرأة المغربية ليس نهاية الطريق، بل هو مما يطرح ضرورة تعزيزها، وحث الحكومة والفاعلين على إقرار مبدأ تكافؤ الفرص، والرفع من تمثيلية النساء في الحقل السياسي من أجل إقرار مواطنة كاملة وفعلية للمرأة المغربية.

[1] تقرير الاتحاد الدولي للبرلمانيات لسنة 2000

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/08/2023
ISSN:2958-8537 Issue: N13 العدد الثالث عشر : ص.ص 167-186
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المراجع:

- حضراني أحمد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ط 2008.
- الريسوني أحمد، رؤية حول مشروع العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية، مجلة البيان، عدد ابريل 2000.
- عدناني اكرام، التمكين السياسي، تقنية الكوطا في المغرب نموذجا، منتدى السياسات العربية، نونبر 2019.
- بن عايدة أسماء، المرأة والسياسة، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي ط 2007.
- اليعقوبي محمد، تأملات حول الديمقراطية المحلية بالمغرب، الطبعة الثانية، سنة 2008.
- المعطي حمزة، الكوطا النسائية بانتخابات المغرب 20 عاما من التمييز الايجابي،2020/04/17.
- المصلي جميلة، الحركة النسائية في المغرب المعاصر، منشورات المركز المغربي للدرسات والأبحاث المعاصرة، 2010.
- المنبهي رجاء، إضاءات حول المشاركة السياسية للمرأة، مكتبة دار صادر،بيروت،2018.
- المصدق رقية، الحقوق السياسية للمرأة في المغرب على ضوء الأفاق الانتخابية الحالية، مجلة القانون والاقتصاد، عدد 7 سنة 1991.
- قرطاجي نهى، المرأة في منظومة الأمم المتحدة،رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت،لبنان ، 1426.
- زراد لينة وجدان، المشاركة السياسية للمرأة بين الواقع والمأمول، بحث لنيل شهادة الماستر، جامعة خيضر بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر، سنة 2020.
- القاسمي المصطفى، دولة القانون بالمغرب، التطورات والحصيلة، مجلة القانون، عدد 14،سنة 2016.
- عويمر الحسن، التمكين السياسي للمرأة عسر النزيل وأفاق المناصفة، مقال بموقع أنفاس ريس،16 يونيو2018.